مقدمة

تصاعد خلال السنوات الأخيرة الاهتمام بقضية موقف الإسلام من الدولة ومن المسألة السياسية فى عمومها ، نتيجة تزايد نشاط الداعين إلى الإحياء الإسلامى ، وتعاظم موجة مايسميه البعض « الإسلام السياسى » وهو التوجه إلى إصلاح الحياة العامة بجوانبها السياسية والاجتماعية من خلال تطبيق المبادئ الإسلامية فى تلك الميادين ، والتوسل إلى ذلك بكل أساليب الحركة والتنظيم والعمل النشيط لتغيير الواقع والثورة عليه باسم الإسلام.

ولقد تمثل هذا المد الجديد للإسلام السياسى فى أمور عديدة من بينها الزيادة الهائلة فى عدد الدراسات والكتابات التى تتناول موقف الإسلام من الدولة ونظام الحكم ، وتقديم تفسيرات عديدة لرأيه فى القضايا السياسية المتعلقة بشرعية السلطة وكيفية إقامة الحكومات وإدارة شئون المجتمع . وكان طبيعيًا أن يصاحب هذا المد العام تساؤل متجدد بين المتخصصين فى الدراسات السياسية والدراسات الإسلامية على السواء حول العلاقة بين الإسلام والسياسة ، وهى قضية تثار اليوم على هذا المستوى وعلى المستوى السياسى والفكرى العام على امتداد العالمين العربى والإسلامى .

وسنحاول من خلال هذا الكتاب أن نحدد موقف المعتزلة من هذه القضية الأساسية ، وكذلك تحديد موقفهم من عدد من القضايا المتصلة بها أو المتفرعة عنها . وتتمثل أهمية الجانب السياسى عند المعتزلة فى تصورى فى عدة أسباب أهمها :

* أن السياسة قد شغلت جانبًا كبيرًا من اهتمام المعتزلة على المستويين النظرى والعملى ، ورغم ذلك فإننا نجد كثيرًا من الدارسين المتخصصين يركزون فى تناولهم للمعتزلة على الجوانب الأخرى من فكرهم ، ولا يولون هذا الجانب إلا قدرًا قليلاً من الاهتمام لا يتناسب مع ما يمثله من أهمية بالغة بالنظر إلى الجوانب الأخرى من فكرهم .

* أن المعتزلة قد عاشوا فى عصر المشكلات السياسية الكبرى ، وأبدوا آراءهم فى جميع المسائل السياسية التى كانت موضع بحث فى عصرهم ، كما أن نشأة المعتزلة وأسلوب حياتهم العملية والفكرية على حد سواء ، جدير بأن يجذب الانتباه إلى فكرهم السياسى على وجه الخصوص لموقعهم المتميز من الخبرة السياسية الإسلامية .

* إن فرقة المعتزلة كانت من أعظم الفرق الإسلامية خطرًا وشأنا ، فكرًا وحركة ، واختلفت بصددها التقييمات من فترة زمنية إلى أخرى ، ومن مفكر إلى آخر .

* إن الدراسات حول الفرق الإسلامية أمر نادر ، خاصة أن تحقيق أعمالهم لم يتم فى شكله المرجو ، كما أن معظم الدراسات قد ركزت على الجانب الكلامى ، لأن ذلك هو المشهور عن تلك الفرق ، دون محاولة لدراسة الفكر السياسى الذى وجد فى طيات آرائهم الكلامية ، وأن محاولة نظم مثل هذا الشتات الفكرى لدى مفكرين مختلفين يمثلون فرقة كلامية واحدة – فرقة المعتزلة – فى منظومة فكرية متكاملة ، لهو أمر جدير بالاهتمام ، وقد حاولت قدر الطاقة والإمكان والمصادر المتاحة أن ألقى الضوء على الموضوعات التى أرى لها الأهمية والأولوية عن غيرها ، خاصة الدلالات السياسية التى تعكسها .

* يمكننا اعتبار التراث السياسى لمدرسة المعتزلة أحد النماذج الفكرية القادرة على الإسهام فى تطوير الفكر السياسى الإسلامى ، على ضوء الدلالات المستخلصة من الخبرة الماضية للمعتزلة فكرًا وحركة نجاحًا وإخفاقًا ، ومحاولة تلمس تميز وخصوصية المفاهيم والآراء الإسلامية وقدرتها على مواجهة حقائق العصر دون مبالغة أو تحميل .

من هنا تنبع ضرورة دراسة الفكر السياسى عند مدرسة المعتزلة ، تلك المدرسة التى أخرجت بحوثًا متنوعة حول قضايا الفكر السياسى فى جوانبه المختلفة ، وكان لها أراؤها المتميزة فى مجال الفكر السياسى الإسلامى ، والتى يشكل تراثها مصدرًا أساسيا من مصادر التراث السياسى الإسلامى .

* * *

وقد قسمت الكتاب إلى تمهيد وسبعة فصول :

تناولت فى **التمهيد** أثر الخلاف السياسى حول الإمامة فى نشأة فرقة المعتزلة ، وأبرزت الآراء المتعددة حول نشأتهم وتسميتهم ، وأثر مشكلة مرتكب الكبيرة فى نشأتهم وقولهم بأصل المنزلة بين المنزلتين ، وفرقت بين المعتزلة المحايدين سواء الذين اعتزلوا على بن أبى طالب وامتنعوا عن محاربته أو المحاربة معه ، أو الذين اعتزلوا الحسن بن على ، وبين المعتزلة الإيجابيين – موضوع دراستنا – الذين لم يمتنعوا عن إبداء الرأى فى كل المشكلات السياسية المطروحة فى عصرهم .

أما **الفصل الأول** فقد خصصته لدراسة مصادر الفكر السياسى عند المعتزلة ، وقسمته إلى مبحثين : تناولت فى المبحث الأول منهما : المصادر العقلية والسمعية للفكر السياسى عند المعتزلة ، وبينت من خلال هذا المبحث أثر العقل فى معالجة القضايا السياسية ومناقشتها

عند المعتزلة ، وأيضًا أثر السمع من قرآن وسنة وإجماع وقياس ، فى مناقشة القضايا السياسية ، ومدى اعتماد المعتزلة على المصادر الشرعية فى معالجة قضايا الفكر الإسلامى وخاصة القضايا السياسية ، وذلك عكس ما اشتهر عنهم من عدم الاعتماد على المصادر الشرعية فى معالجة قضاياهم والإفراط فى استخدام العقل .

أما المبحث الثانى من الفصل الأول ، فقد ناقشت فيه أثر المشكلات السياسية الكبرى التى برزت فى عصر المعتزلة ، على توجهاتهم السياسية . ومن أهم هذه المشكلات التى تعرضت لمناقشتها : مشكلة الإمامة ، ومشكلة العلاقة بين الإيمان والعمل وأثرها السياسى ، ومشكلة الموقف من شرعية السلطة السياسية وتحول الخلافة من الشورى إلى الملك ، كما ناقشت مشكلة القدر وبعدها السياسى ، وأخيرًا تعرضت لأثر قضية الشعوبية فى توجهات المعتزلة السياسية وخاصة فى مجال الفكر القومى .

ويتناول **الفصل الثانى** أصول المعتزلة الخمسة فى محاولة لتبيين الدلالات السياسية التى تنطوى عليها هذه الأصول . وهى التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزلتين والوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وعلى هذا فإن مناقشة هذه الأصول لم تتم من الوجهة الكلامية ، بل من الوجهة السياسية ، فى محاولة لإثبات أن كل هذه الأصول ذات صلة بالسياسة ، على تفاوت الصلة بين أصل وأصل .

أما **الفصل الثالث** ، فقد تناولت فيه موقف المعتزلة من النظريات الشيعية فى الإمامة ، وذلك لما كان من صلة قوية فى بعض فترات التاريخ بين المعتزلة والشيعة ، فأوضحت من خلال المبحث الأول من هذا الفصل أن هذا التقارب كان لأسباب سياسية فقط أملتها حاجات عارضة ، وليست صلة فكرية كما شاع ، ولذلك وجهت المعتزلة النقد لجميع النظريات السياسية الشيعية فى الإمامة ، وهذا هو موضوع المبحث الثانى من هذا الفصل .

أما **الفصلان الرابع والخامس** ، فقد خصصتهما لدراسة نظرية الإمامة عند المعتزلة ، تلك القضية التى بدأ بها تراثنا العربى الإسلامى فى الفكر السياسى ، والتى كانت على امتداد تاريخ الأمة الإسلامية ولدى كل التيارات الفكرية ، من أكثر القضايا التى أثارت الجدل والخلاف والصراع . وقد كان للمعتزلة فى هذه القضية آراء يغلب على معظمها طابعهم الخاص فى التفكير ، وبعضها يشتركون فيه مع بعض الفرق الإسلامية الأخرى ، من هنا فقد غلبت روح المقارنة على هذين الفصلين وذلك بهدف تبين ما أضافه المعتزلة من جديد إلى هذا الموضوع الأساسى فى الفكر السياسى الإسلامى .

ولأن المعتزلة ترى ضرورة وجود العلاقة بين الأخلاق والسياسة ، وضرورة إقامة الدولة على أسس أخلاقية ، فقد خصصت **الفصل السادس** لدراسة الدعائم الأخلاقية التى تقوم عليها الدولة الإسلامية ، وذلك من خلال أربعة مباحث . تناولت فى الأول منها كيف يعتمد النظام الاقتصادى للدولة على الأخلاق ، وكيف يخضع لمعايير الحلال والحرام سواء فى الملك أو العمل أو الأسعار ، أما المبحث الثانى فتناولت فيه مبدأ المساواة الذى تقوم عليه الدولة الإسلامية ، ونقد المعتزلة لمعايير المفاضلة على أساس الوطن واللون والطبقة والنسب والقرب من السلطة وعلى أساس المهنة ، ثم عرضت لمعيار المفاضلة بين البشر عند المعتزلة وهو معيار المساواة . أما المبحث الثالث من هذا الفصل فقد خصصته لبحث دعامتى العدل والشورى وأهميتهما فى إقامة الدولة الإسلامية . أما المبحث الرابع فيناقش تقويم الرؤى المنحرفة ، وكشف مناطق الفساد داخل كيان الأمة ، ودور الفئات المختلفة فى تحمل تبعة هذا الفساد وأهمها دور العلماء ودور القضاة .

أما **الفصل السابع والأخير** فقد خصصته لدراسة ظاهرة الشعوبية ، تلك الحركة السياسية الدينية الاجتماعية التى ظهرت فى أعقاب الفتوحات العربية بعد الإسلام ، واشتد خطرها فى العصر العباسى ، وتعرضت فى هذا الفصل لحركة الشعوبية بأشكالها المختلفة من شكل دينى وشكل أدبى وشكل سياسى ، وذلك فى المبحث الأول من هذا الفصل ، أما المبحث الثانى فقد ناقشت فيه دور المعتزلة فى طرح بواكير الفكر القومى العربى لمناهضة الفكر الشعوبى والتعصب العرقى .

* * *

أرجو أن يكون هذا الكتاب قد نجح فى تحقيق بعض أهدافه ، وأبرز أهمية التراث السياسى لفرقة المعتزلة ، والدور التاريخى الذى لعبته على مسرح التاريخ الإسلامى ، هذا مع الاقتناع التام بأن الموضوع مازال قابلاً لمزيد من البحوث ، وأن بعض أحكامه قابلة للمراجعة ، فليس بوسع باحث أن يدعى أنه قال الكلمة الأخيرة .

ونحمد الله على ماوفق وأعان

د . نجاح محسن

تمهيد
النشأة السياسية للمعتزلة

سنحاول فى هذا التمهيد أن نبرز أثر الخلاف السياسى حول الإمامة فى نشأة المعتزلة ، فهناك آراء متعددة فى نشأتهم ، وفى تسميتهم بهذا الاسم ، منها ما يشير صراحة إلى أن البذور الأولى لهذه الفرقة كانت سياسية ، فمن ذلك ما يرويه لنا النوبختى قائلاً : « من الفرق التى افترقت بعد ولاية على ، فرقة اعتزلت مع سعد بن مالك ، وسعد بن أبى وقاص ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب ، ومحمد بن مسلمة الأنصارى ، وأسامة بن زيد بن حارثة الكلبى مولى رسول الله ﷺ » فإن هؤلاء اعتزلوا عن على ، وامتنعوا عن محاربته والمحاربة معه بعد دخولهم فى بيعته والرضا به ، فسموا المعتزلة ، وصاروا أسلاف المعتزلة إلى آخر الأبد وقالوا : لا يحل قتال على ولا القتال معه ، والأحنف بن قيس قالها لقومه : اعتزلوا الفتنة أصلح لكم »[1] .

وهناك نص آخر يدعم الفكرة القائلة بأن المعتزلة قد نشأت أول ما نشأت من اتخاذها موقف الاعتزال عن الفرق السياسية المتنازعة حول الإمامة ، فقد أطلق اسم المعتزلة بعد ذلك على فئة أخرى من جماعة الحسن بن على ، « وذلك عندما بايع الحسن بن على عليه السلام معاوية ، وسلم إليه الأمر ، واعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس ، وذلك أنهم كانوا من أصحاب على ، ولزموا منازلهم ومساجدهم ، وقالوا : نشتغل بالعلم والعبادة ، فسموا بذلك معتزلة »[2] .

على أن هناك رأيًا آخر مشهورًا فى نشأة المعتزلة ، يقرر أنهم سموا كذلك لأن واصل بن عطاء كان تلميذًا للحسن البصرى ، وأنه حدث بينه وبين أستاذه خلاف أدى إلى ترك واصل حلقة أستاذه . والمسألة التى نشأ من أجلها الخلاف ، هى مسألة مرتكب الكبيرة ، هل هو مؤمن أم كافر ؟ وقد صور لنا الشهرستانى هذا الخلاف الذى ترتب عليه اعتزال واصل قائلاً : « دخل واحد على الحسن البصرى ، قال : يا إمام الدين ، لقد ظهر فى زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة ، وهم وعيدية الخوارج ،

---

(١) أبو محمد الحسن بن موسى النوبختى : فرق الشيعة – تحقيق : هـ . ريتر – مطبعة الدولة – استنبول – ١٩٣١ – ص ٥ .

(٢) محمد بن أحمد الملطى : التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع –تحقيق : محمد زاهد الكوثرى – مكتبة نشر الثقافة الإسلامية –القاهرة – ١٩٤٩ – ص ٤١ .

وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان ، بل العمل على مذهبهم ليس ركنًا من الإيمان ، ولا تضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهم مرجئة الأمة ، فكيف تحكم لنا فى هذا اعتقادًا ؟ فتفكر الحسن ، وقبل أن يجيب ، قال واصل بن عطاء : أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلق ، ولا كافر مطلق ، بل هو فى منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر ، ثم قام واعتزل إلى اسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن ، فقال الحسن : اعتزل عنا واصل ، فسمى هو وأصحابه معتزلة » (١) .

وفى رأينا أن هذا الخلاف الذى وقع بين واصل وأستاذه الحسن البصرى حول مرتكب الكبيرة ، هو خلاف ذو أصل سياسى ، مهما بدا فى طابع دينى عقائدى ، ذلك أن الناس فى ذلك العصر وما قبله كانوا قد اشتغلوا بالصراع السياسى حول الإمامة ، ومحاولة معرفة أى فريق من الفرق المتنازعة كان على صواب ، وأيها على خطأ ، خصوصًا أن هذه الفرق ، كالخوارج والشيعة والأمويين ، كان يكفر بعضها البعض الآخر أو يفسقه أو يلعنه ، فبدت الحاجة إلى النظر فى أمر مرتكب الكبيرة ، وتحديد موقفه من الإيمان ، فتعارضت فيه الآراء ، واشتدت حوله المجادلات . ونحن نتبين من ذلك النص الذى أورده الشهرستانى أن واصل بن عطاء قد أراد أن يجد حلاً لهذه المشكلة مخالفًا لحل الخوارج الذين قالوا إن مرتكب الكبيرة يكفر ، وحل المرجئة الذين قالوا إنه لا يكفر ، فقال بالمنزلة بين المنزلتين ، أى بين منزلتى الكفر والإيمان ، فصار ذلك أصلاً من أصول المعتزلة ، خالفوا به الخوارج والمرجئة وأهل السنة ، وأصبح مميزًا لهم .

ولعل فيما يذكره البغدادى من ارتباط رأى واصل فى المنزلة بين المنزلتين بحركة الخوارج السياسية فى البصرة ، موطن واصل ، ما ينهض دليلاً على صدق ما نقول ، يقول البغدادى : « فلما ظهرت فتنة الأزارقة بالبصرة والأهواز ، واختلف الناس عند ذلك فى أصحاب الذنوب ، خرج واصل بن عطاء ، عن قول جميع الفرق المتقدمة ، وزعم أن الفاسق من هذه الأمة ، لا مؤمن ولا كافر ، وجعل الفسق منزلة بين منزلتى الكفر والإيمان »(٢) .

واضح من العرض السابق أن هناك فرقًا كبيرًا بين المعتزلة المحايدين ، سواء الذين اعتزلوا عليًا

---

(١) عبد الكريم الشهرستانى : الملل والنحل – تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل – دار الفكر – بيروت – د . ت – ص ٤٨ .

(٢) عبد القاهر البغدادى : الفرق بين الفرق – تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد – دار المعرفة – بيروت – د . ت – ص ١١٨ .

وامتنعوا عن محاربته أو المحاربة معه ، أو الذين اعتزلوا الحسن بن على ، وبين المعتزلة الإيجابيين « أتباع واصل بن عطاء » الذين لم يمتنعوا عن إبداء الرأى[1] ، بل على العكس كانوا يطالبون بوجوب إبداء الرأى فى كل شىء ، مع البحث عن علته أو سنده العقلى ، وكانوا فى السياسة إيجابيين ، فكانوا يجاهرون بالخروج على الإمام الجائر ، كما أن مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر أحد العقائد الأساسية التى يذهبون إلى أن الإيمان لا يتم إلا بقبولها جميعًا ، كما كان لهم موقف من بنى أمية ، فهم فى نظرهم عصاة جائرون وحكام طغاة .

كما أن واصل بن عطاء كان له رأى خاص بشأن الفرق المتنازعة ، اعتبره الشهرستانى إحدى قواعده الأربعة فى الاعتزال[2] ، يقول فى ذلك : « القاعدة الرابعة قوله (أى واصل بن عطاء) فى الفريقين من أصحاب الجمل وأصحاب صفين : أن أحدهما مخطئ لا بعينه . وكذلك قوله فى عثمان وقاتليه وخاذليه ، قال : إن أحد الفريقين فاسق لا محالة ، لكن لا بعينه ، وقد عرفت قوله (أى قول واصل) فى الفاسق ، وأقل درجات الفريقين أنه لا تقبل شهادتهما ، كما لا تقبل شهادة المتلاعنين ، فلا يجوز قبول شهادة علىّ وطلحة والزبير ، وجوز واصل أن يكون عثمان وعلىّ على الخطأ ، هذا قوله ، وهو رئيس المعتزلة »[3] .

---

(١) من الباحثين المحدثين من ربط بين المعتزلة القدامى الذين وجدوا فى عصر علىّ ومعاوية ، وبين المعتزلة الجدد الذين اعتزلوا حلقة الحسن البصرى ، ومنهم : أحمد أمين : فجر الإسلام – مكتبة النهضة المصرية–القاهرة – ١٩٧٥ – ص ٣٣٨–٣٤٨ ، كارلو ألفونسو نلينو : بحوث فى المعتزلة – ترجمة د . عبد الرحمن بدوى – القاهرة – ١٩٦٥ – ضمن كتاب التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية – ص١٨٠–١٩١ ، د . حسين مروة : النزعات المادية فى الفلسفة العربية – دار المعارف – بيروت – ١٩٥٧ – ص٦٣٣ ، د . حنا الفاخورى ، د . خليل الجر : تاريخ الفلسفة العربية – دار المعارف – بيروت – ١٩٥٧ – جـ١–ص ١٤١ .

ومن الباحثين من يرفض وجود صلة بين المعتزلتين ، ومنهم : د . على سامى النشار: نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام – دارالمعارف القاهرة ١٩٨١– جـ١ – ص٣٧٧، د . ضياء الدين الريس : النظريات السياسية الإسلامية – دار التراث – القاهرة ١٩٧٦– ص٧٥–٨٠، محمد عمارة : الإسلام وفلسفة الحكم– دار الشروق ١٩٨٩– ص١٦٥ ، د .عبدالرحمن سالم: التاريخ السياسى للمعتزلة حتى نهاية القرن الثالث الهجرى – دار الثقافة – القاهرة – ١٩٨٩– ص٥٧ .

(٢) القواعد الثلاث الأخرى عند واصل هى : القول بنفى الصفات ، والقول بالقدر ، والقول بالمنزلة بين المنزلتين . انظر فى تفصيل ذلك : الشهرستانى : الملل والنحل – ص ٤٦ – ٤٨ .

(٣) المصدر السابق : ص ٤٩ ، وقد شرح الخياط معنى قول واصل هذا فى « علىّ » وأصحاب الجمل قائلاً : « وكان القوم عندهم أبرارًا أتقياء مؤمنين ، فقد تقدمت لهم سوابق حسنة مع رسول الله ﷺ وهجرة وجهاد وأعمال جليلة ، ثم وجدهم (أى واصل) قد تحاربوا وتجالدوا بالسيوف ، فقال : لقد علمنا أنهم ليسوا بمحقين جميعًا ، وجائز أن تكون إحدى الفرقتين محقة ، والأخرى مبطلة ، ولم يتبين لنا من المحق منهم ، ومن المبطل ، فوكلنا أمر القوم إلى عالمه ، وتولينا القوم على أصل ما كانوا عليه من قبل القتال ، فإذا اجتمعت الطائفتان ، قلنا قد علمنا أن إحداكما عاصية لا ندرى أيكما هى » ، انظر : أبو الحسين الخياط : الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد – تحقيق : د . نيبرج – مطبعة دار الكتب – القاهرة – ١٩٢٥ – ص ٩٧ – ٩٨ .

فالمعتزلة أتباع « واصل بن عطاء » أظهروا رأيهم فى علىٍّ ومخالفيه ، وأجمعوا على التخطئة ، وإن كانوا لم يتفقوا فى تعيين موضعها ، فكان لهم بهذا موقف إيجابى ، عكس المعتزلة المتقدمين ، الذين لم يكونوا جماعة ، ولكن بضعة أفراد تميزوا بعدم الاشتراك مع الناس فى القتال ، كما أنهم لم يبدوا رأيًا وإنما كانوا متوقفين ، لأنهم لم يدروا أين وجه الحق ؟ ولم يتكلموا فى علىٍّ ولا معاوية ولا غيرهما ، ولم يثوروا عليهما ، فهم فى الحقيقة كانوا محايدين ، فلم يعرف عنهم أنهم عبروا عن أية آراء سياسية ، ولذلك فنحن نرفض الرأى القائل بأن فرقة المعتزلة « أتباع واصل » هم امتداد للمعتزلة المتقدمين الذين لم يكن لهم شأن فى السياسة .